

قال مصدر قضائي ومرشح للانتخابات البرلمانية إن محكمة إدارية بالكويت رفضت اليوم الأحد طعونا قانونية على الانتخابات المقرر إجراؤها في 27 يوليو، مما يمهد الطريق لإجراء الانتخابات في موعدها، وقال مصدر قضائي إن المحكمة الإدارية بالكويت قضت بعدم الاختصاص في نظر ثلاثة طعون قانونية على الانتخابات قدمها مواطنون كويتون.

وتتعلق إحدى دعاوى الطعن بطلب ضم منطقة سكنية إلى إحدى الدوائر الانتخابية الخمس، بينما اتصلت أخرى بما إذا كانت الحكومة قد فقدت شرعيتها وبالتالي أهليتها للدعوة لإجراء انتخابات جديدة بعد أن قضت محكمة بحل البرلمان السابق.

وقال وسمى الوسمى مرشح مجلس الأمة "حكم اليوم يؤكد عدم اختصاص المحكمة ولائيا كونها أعمالا بين السلطين، وبالتالي سوف تجرى الانتخابات في موعدها 27 يوليو."

وفي 16 يونيو خسر أنصار المعارضة معركة قانونية لإلغاء تعديلات أدخلت على النظام الانتخابي، قالوا إنها تحابي المرشحين المواليين للحكومة وهو خلاف أدى إلى تفاقم التوتر السياسي.

لكن المحكمة الدستورية وجدت خلا في العملية التي قادت إلى الانتخابات الماضية التي جرت في ديسمبر وأمرت بإجراء انتخابات جديدة لمجلس الأمة المكون من 50 عضوا، ويحل موعد الانتخابات في شهر رمضان، ويتمتع برلمان الكويت بنفوذ أكبر من نظرائه في دول الخليج الأخرى وإن كان لأمير البلاد القول الفصل في شؤون الدولة كما يشغل أفراد عائلته وهي عائلة الصباح المراكز الكبيرة.

وقاطع ساسة معارضون الانتخابات الماضية في ديسمبر، احتجاجا على التعديلات التي أدخلت على النظام الانتخابي وأصدر الأمير الشيخ صباح الأحمد الصباح مرسوما بها قبل الانتخابات بستة أسابيع، وأدت تغييرات النظام الانتخابي العام الماضي إلى خروج بعض من أكبر الاحتجاجات في تاريخ الكويت كما شهدت انتخابات ديسمبر اقل نسبة إقبال منذ أول انتخابات أجريت عام 1963.

كان ساسة إسلاميون وشعبيون معارضون قد أعلنوا أنهم لن يخوضوا إى انتخابات مستقبلية في إطار نظام التصويت الجديد لكن بعض الليبراليين والسلفيين قالوا إنهم سيخوضونها مما أدى إلى انقسام المعارضة.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 14/07/2013

من موقع : موقع الشيخ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfara.com